الخطة الإستراتيجية 2024 – 2027

منظمة السلام والحرية

منظمة السلام والحرية
ڕێکخراوی ئاشتی و ئازادی
PFO
Peace and Freedom Organization

WWW.PFO-KU.ORG

الخطة الإستراتيجية ٢٠٢٤ – ٢٠٢٧

منظمة السلام والحرية

جـدول المحتويات

المقدمة	٤
تاريخ المنظمة	٥
السياق العراقي الحالي	٥
الرؤية	١٢
المهمة	١٢
البرامج	١٢
استراتيجيات البرامج	١٣

المقدمة

منظمة السلام والحرية هي منظمة غير حكومية تأسست عام ٢٠١٣ رسميا بمبادرة من مجموعة من نشطاء حقوق الانسان وبناء السلام. وحاليا هي مسجلة رسميا في دائرة المنظمات غير الحكومية في الامانة العامة لمجلس الوزراء في بغداد ودائرة منظمات غير الحكومية التابعة لمجلس الوزراء في اربيل.

تعمل المنظمة على مسارين رئيسيين:

- بناء السلام وحماية التنوع والتماسك الاجتماعي
- حقوق الانسان والحريات العامة

تاتي هذه المسودة الاولية للخطة الاستراتيجية لسنة ٢٠٢٧ – ٢٠٢٤ كتكملة للخطة السابقة للمنظمة لسنة ٢٠١٩ – ٢٠٢٣ والتي ستوجه عمل المنظمة للسنوات الاربع القادمة.

تدرك المنظمة أن الخطة الاستراتيجية هي أداة ضرورية لضمان وجود صلاحيات واضحة وأهداف العمل، بحيث يمكن تخصيص الموارد البشرية والإدارية والمالية المتاحة بشكل كاف واستخدامها لتحقيق أقصى قدر من النتائج المتوقعة. أيضاً، منظمة السلام والحرية مهتمة بالتغيرات الجارية في العراق وإقليم كوردستان وكذلك في منطقة الشرق الأوسط.

وثيقة الخطة الاستراتيجية هذه، هي نتاج تجارب العمل والتقارير الداخلية للمنظمة ونتاج النقاشات الداخلية والاجتماعات في الفترات السابقة حول الديناميات الحالية التي تؤثر على الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي وواقع حقوق الانسان والحريات العامة في العراق وإقليم كوردستان، حيث قام أعضاء المنظمة بالعصف الذهني ودراسة الواقع والسياق العراقي لتصميم أهداف واستراتيجيات عمل البرنامجين الرئيسيين للمنظمة. كما تم اعتماد على تحليل SWOT من أجل تحديد الأولويات المتعلقة بالخطوات اللازمة من أجل ضمان التطوير المؤسسي للمنظمة المستمر.

وكانت هذه الاجتماعات وورش العمل والنقاشات عملية تشاركية وكانت تهدف إلى ضمان مشاركة جميع أعضاء المنظمة بصورة فعالة في تطوير المنظمة وتنمية حس قوي بالانتماء والتفاني لتحقيق الأهداف المحددة للمنظمة.

كما تم تقديم المسودة الأولية للخطة الاستراتيجية للمنظمة في اجتماع مجلس الادارة الذي عقد يومي ٢١ و ٢٢ ايلول ٢٠٢٢. والذي تم فيه مناقشة وتطوير الخطة ومن ثم تكليف لجنة لتعديلها على ان تطرح للموتمر العام للمنظمة في تموز ٢٠٢٣ للمصادقة عليها. وكذلك تكليف مجلس ادارة المنظمة الجديد مسؤولية الشروع في تعديلات الخطة الاستراتيجية عند الحاجة.

تاريخ المنظمة

سبب الوجود

منظمة السلام والحرية كرست نفسها لتعزيز مجتمع يحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيز ثقافة اللاعنف وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية.

في عام ٢٠١٣ قام مجموعة من النشطاء والمفكرين والصحفيين بالإجتماع وتأسيس المنظمة في محاولة لمعالجة القيود المتزايدة على الحريات الفردية والجماعية والانتهاكات المرتكبة ضد حقوق الإنسان في جميع أنحاء العراق. وكان هناك قلق بشأن عدم قدرة المجتمع على معالجة النزاعات بطريقة إيجابية، مما يؤدي إلى تزايد حالات العنف التي تؤثر على النسيج الاجتماعي على المدى الطويل.

منظمة السلام والحرية هي منظمة غير حكومية حقيقية قائمة على العضوية والتي تنتمي لدائرة قوية من الناشطين والناشطات في المجتمع العراقي، والذين لهم دور كبير في توجيه عمل المنظمة وابداء الرأي في ما يخص تقارير المنظمة في المؤتمر العام.

عُقد المؤتمر الاول للمنظمة بتاريخ ٢١-٢٢ ايلول ٢٠١٦ في محافظة أربيل، بحضور ٥٨ عضو من اعضاء المنظمة من كلا الجنسين ومن جميع المكونات المختلفة العراقية وتم انتخاب الهيئة الادارية الجديدة للمنظمة ومن ثم تم انتخاب اعضاء مجلس ادارة المنظمة.

عُقد المؤتمر الثاني للمنظمة بتاريخ ٢١-٢٢ ايلول ٢٠١٩ في محافظة أربيل، بحضور ٥٨ عضو من اعضاء المنظمة من كلا الجنسين ومن جميع المكونات المختلفة العراقية وتم انتخاب الهيئة الادارية الجديدة للمنظمة ومن ثم تم انتخاب اعضاء مجلس ادارة المنظمة.

وعقد المؤتمر الثالث للمنظمة بتاريخ ٦-٧ تموز ٢٠٢٣ في اربيل بحضور اغلبية اعضاء المنظمة ومشاركة واسعة من الشركاء المحليين والدوليين وممثلين عن الجهات الرسمية الشريكة والداعمة لمنظمتنا في مجلس النواب وممثلي برلمان كوردستان و الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم.وتم انتخاب مجلس الادارة الجديد واقرار الخطة الاستراتيجية وتعديل النظام الداخلي ومصادقة التقارير الانشطة والمالية والادارية والموارد البشرية.
السياق العراقي الحالي

الوضع السياسي

١- تعاني الحكومة العراقية من ضعف في تنظيم مؤسساتها منذ عام ٢٠٠٣ وعانت بشدة من أنواع مختلفة من النزاعات بما في ذلك الصراع الطائفي والسياسي بين مختلف الأحزاب السياسية الحاكمة.

٢- لم تستطع الحكومة العراقية المركزية وكذلك حكومة إقليم كردستان بتقدم المحرز لبناء دولة مدنية على اساس المواطنة.

٣- لا يوجد فصل واضح بين السلطات التشريعية والتنفيذية وكذلك محاولة تصليح مسار السلطة القضائية وقامت السلطة التنفيذية بمركزية جميع السلطات التي لا تلائم وجود أي نوع من الديمقراطية.

٤- تفتقر الحكومة المركزية إلى القوة في فرض حكم القانون في جميع أنحاء البلاد، ولا تزال العشائر وخاصة في جنوب ووسط العراق ذات نفوذ وقوة. هذا يؤدي إلى العديد من المشاكل والتحديات عند تطبيق القوانين حيث غالباً ما تفسر العشائر القوانين بالطريقة التي تناسبها.

٥- عدم توازن مشاركة جميع مكونات الشعب العراقي في ادارة السلطة واستمرار وجود الفساد والخلاف السياسي وتوسيع الفجوة بين بين القوات الامنية والمدنيين، فتحت الباب أمام العنف والتطرف المستمر منذ ٢٠٠٣، وظهور الميليشيات والجماعة المتطرفة وأخرها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – داعش في ٢٠١٤، كما تم إهمال الأقليات بصناعة القرار بطريقة مماثلة على الرغم من أن القوانين توفر الحماية لهم إلا إن مشاركتهم السياسية تظل ضعيفة والتمييز موجود.

٦- هناك ضعف في تطبيق بنود الدستور لسنة ٢٠٠٥ المدنية، والتي تستند إلى مفهوم المواطنة والهوية الجامعة وتوفر فرصاً عادلة للحماية والتنمية والمشاركة الحقيقية الفاعلة للجميع. بالاضافة الى الحاجة لتشخيص تأثير البنود الدستورية والتي تتعارض مع مفاهيم الديمقراطية والمدنية.

٧- ما يخص الرؤية السياسية هناك نقص واضح في برامج تأهيل والاستقرار لفترة ما بعد داعش مما يوحي بمستقبل قاتم بالنسبة للوضع السياسي.

٨- لا تزال سير العملية الديمقراطية العراق من ضمنه إقليم كوردستان تفتقر الى الكثير من التخطيط الفعال والشامل، فلا تزال المشاركة السياسية محدودة والحريات مقيدة كما تخضع وسائل الإعلام لسيطرة ومراقبة، فيما المنظمات الغير الحكومية غير قادرة على مراقبة عمل الحكومة من جهة ومن جهة اخرى هناك سوء فهم لمفهوم المواطنة.

٩- تأثير التدخلات الدولية والإقليمية في الشأن العراقي والتي جعلت من العراق ساحة للصراعات السياسية والاقتصادية المستمرة في عدة اشكال.

١٠- لا تخلو الانتخابات للبرلمان العراقي من تحديات واشكاليات، ففي عام ٢٠١٨ جرت انتخابات مجلس النواب التي شابها الكثير من الشكوك من حالات التزوير وحرق لصناديق الاقتراح حتى قبل اعادة تدقيقها، وقد اسفرت هذه الانتخابات عن حكومة مشابه لسابقاتها من تقسيم محاصصاتي لم تدم اكثر من سنة واحدة حتى بدأت الاحتجاجات وخروج المواطنين في بغداد وتلاها محافظات وسط وجنوب العراق وذلك في تشرين الاول ٢٠١٩ والتي أودت بحياة اكثر من ٦٠٠ شخص وجرح اكثر من ٢٤ الف شخص حسب الارقام الرسمية للحكومة العراقية. ادى هذا الضغط الجماهيري الى استقالة الحكومة وتشكيل حكومة للمرحلة الانتقالية في أيار ٢٠٢٠، كانت مهمتها الاساسية وحسب ما أُعلن: التهيئة لاجراء انتخابات مبكرة. وفي العاشر من تشرين الأول ٢٠٢١ تم اجراء الانتخابات النيابية، واما تشكيل الحكومة الاتحادية فقد تأخر حتى تشرين الأول ٢٠٢٢ والتي تخللها العديد من التظاهرات والاعتصامات أدت الى اقتحام المنطقة الخضراء وحدوث مواجهات بين اكثر من جهة سياسية.

١١- بتاريخ ١٨ كانون الاول ٢٠٢٣ ستجري انتخابات مجالس المحافظات بحسب الموعد الذي أعلنته الحكومة العراقية المركزية بعد ما كانت مجمدة وذلك لاحتواء حركة الاحتجاجات الشعبية التي بدأت في الأول من تشرين الأول ٢٠١٩، حيث كان قرار البرلمان العراقي انذاك تجميد عمل مجالس المحافظات وإنهاء مجالس الأقضية والنواحي. ورغم ان تشكيل الحكومات المحلية قد تاخرت في بعض المحافظات لكن تم انتخاب المحافظين الجدد وعقدت مجالس المحافظات اجتماعاتها وباشرت باعمالها.

١٢- لا تزال مشاركة ممثلي الأقليات في الانتخابات العامة صورية وغير فعّالة وكما ان هنالك توزيع غير عادل لمقاعد ممثيلي الاقليات في المجالس المحلية ومجلس النواب العراقي وبرلمان اقليم كردستان، بل وإن هناك أقليات غير ممثلة سياسيا او في صناعة القراراو حتى معترف بيها دستورياً.

١٣- ما يخص الوضع السياسي في إقليم كردستان فالنزاع بين الحزبين السياسيين الكورديين الرئيسيين يخلق عدم استقرار متزايد في المنطقة والتي كانت تعتبر الأكثر أمانًا في العراق منذ ٢٠٠٣، وبطريقة لم تفسح المجال للحركات السياسية الجديدة بالعمل في الساحة السياسية.

١٤- النزاع بين الحكومة المركزية العراقية وحكومة إقليم كوردستان المستمر والذي اثر بشكل سلبي على حياة المواطنين اقتصاديا واجتماعيا، وكذلك لم يتم تسوية اتفاق إدارة الموارد النفطية وعدم حل مشكلة الموازنة بعد بين الحكومتين. ومن المتوقع أن يستمر النزاع بشأن المناطق المتنازع عليها وخصوصا بعد عمليات التحرير في ٢٠١٧. واجراء إقليم كوردستان العراق للاستفتاء بشأن الاستقلال في عام ٢٠١٧ والذي ادى الى زيادة فجوة عدم الثقة بين الاطراف السياسية في الاقليم ومناطق العراقية.

١٥- يعاني اقليم كوردستان حاليا من فراغ تشريعي بسبب قرار المحكمة الاتحادية ببطلان تمديد عمل البرلمان في الاقليم واعتبار حكومة الاقليم حكومة تصريف الاعمال، في غياب أي أفق لاجراء انتخابات برلمان كوردستان. وهناك مخاوف متعددة بهذا الشأن ويوثر سلبا على الواقع السياسي والاقتصادي والامني في الاقليم.

الوضع الاقتصادي

١- لقد عانى العراق من أزمة ادارة الموارد الاقتصادية والنقدية منذ عام ٢٠٠٣ والمستمرة الى الان.

٢- يعتمد اقتصاد العراق كلياً على صناعات النفط والغاز ولم يستثمر في تطوير الصناعات الأخرى في البلاد، حيث يؤثر انخفاض في اسعار النفط على ميزانية العراق وبالتالي على الاقتصاد ونتيجة لذلك تتوقف العديد من المشاريع وبين أثر ذلك في السنوات الماضية.

٣- لم يتم تفعيل أي خطة واستراتيجية اقتصادية من قبل حكومة العراق أو إقليم كوردستان بشأن الاستثمارات وتنمية الإنتاج المحلي ويعتبر الاعتماد على عائدات النفط والغاز وحدها والاعتماد على الاستيراد تهديدًا كبيرًا للأستقرار واستدامة الاقتصاد العراقي.

٤- غياب استراتيجية أو خطة قائمة فيما يتعلق بتقديم الخدمات الأساسية في جميع أنحاء البلاد، وأصبحت

مستويات الخدمات المتعلقة بتوفير المياه والكهرباء في تدهور للغاية.

٥- لقد تسببت الحرب الواسعة النطاق ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - داعش، بتركيز الحكومة العراقية على النفقات العسكرية الهائلة، كما تسببت الحرب أيضًا في نزوح الملايين من المواطنين من المحافظات التي تم احتلالها من قبل التنظيم، بحيث لم تستطيع السلطات انذلك في توفير الظروف المعيشية ملائمة واحتواء حالة النزوح القسرية في وقت مناسب.

٦- اقتراض الحكومة العراقية العديد من القروض من صندوق النقد الدولي وبنك النقد الدولي، كان له التأثير المباشر على المواطنين وذلك في ارتفاع اسعار السلع وازدياد نسبة الضرائب من أجل سداد الديون والقروض.

٧- في ظل الازمة الاقتصادية الحادة التي ضربت الاقتصاد العالمي بسبب انتشار وباء كوفيد-١٩ وتوقف بيع النفط عالميا في فترة حظر التجوال العالمي أدى الى كساد اقتصادي عالمي ومعه تأثر الاقتصاد العراقي وانعكس في تأخير صرف رواتب الموظفين لعدة اشهر وارتفاع اسعار السلع. كما قامت حكومة إقليم كردستان بإستقطاع مبالغ من الموظفين تحت عنوان الادخار الاجباري ولحد الان لم يتم إسترجاع المبالغ المتراكمة الى الموظفين رغم المحاولات العديدة من المجتمع والسلطة القضائية.

٨- أعلنت الحكومة العراقية عن إصلاحات اقتصادية من خلال ورقة إصلاحات سُميت بالورقة البيضاء والتي اعتبرها خبراء الاقتصاد بانها تنفذ ما يريده البنك الدولي. كما قامت الحكومة بتخفيض سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي وأعلنت بأن هذا الاجراء سوف يساعد في تقليل من عمليات الفساد المالي ودعم الإنتاج المحلي، لكن جرى العكس فقد اثقل العبئ على ذوي الدخل المحدود بسبب زيادة أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية، ومؤخرا عدلت الحكومة الحالية تعديلاً اخر لسعر صرف الدولار الامريكي على أمل تحسن الوضع الاقتصادي.

٩- يصنف العراق ضمن أكثر ١٠ دول فسادا في العالم، ويمثل الفساد تحديًا في كل من العراق والإقليم ويؤثر بشكل كبير على ثقة المواطنين والشركات الخاصة تجاه الحكومة الوطنية والإقليمية.

١٠- لا تزال القوانين المتعلقة بحقوق العمال ضعيفة حيث لم يصدر قانون للحريات النقابية على الرغم من استكمال اللجنة المختصة وتم تسليم مسودة القانون الى الحكومة الاتحادية منذ العام ٢٠١٨ الا انها لازالت تنتظر ارسالها للمصادقة عليها من قبل مجلس النواب العراقي. وفي الفترة الأخيرة زار وفد من منظمة العمل الدولية لجنة المعايير الدولية وأوصى بضرورة الاسراع بتشريع قانون للحريات النقابية يتماشى مع الاتفاقيات الدولية لاسيما الاتفاقية رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٨ التي صادق عليها العراق.

١١- شرع مجلس النواب العراقي قانون التقاعد والضمان الاجتماعي على الرغم من الملاحظات التي ابدتها الاتحادات والنقابات العمالية العراقية على بعض فقرات هذا القانون، وكذلك التأكيد على تطبيق اتفاقية ٨٧ لسنة ١٩٤٨ والتي صادق عليها العراق بالقانون رقم ٨٧ لسنه ٢٠١٧ وكذلك مطالبة حكومة إقليم كردستان بتطبيق قانون العمل العراقي رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٥.

١٢- التوجه نحو خصخصة الخدمات مثل المياه والكهرباء والمنتوجات النفطية، التي تعتبر تهديدًا للمواطنين المحدودي الدخل وذلك لارتفاع أسعار الخدمات بشكل كبير فلا يستطيع كل افراد الشعب دفع او شراء الخدمات الاساسية.

١٣- يؤثر الوضع الاقتصادي المتدهور سلبا على حياة المعيشية للمواطن العراقي، فيلاحظ ازدياد الفروقات بين طبقات المجتمع التي تخلق فجوات اجتماعية، عدا عن ذلك ازدياد مستوى الفقر وعدم توفر فرص عمل ملائمة وازدياد نسبة البطالة وربما احد الاسباب الاعتماد على العمالة الاجنبية ولانهم يعملون بأقل الاجور ووقت اطول لا تتحمله معيشة العامل العراقي. وكذلك غياب حماية حقوق العامل والضمان الاجتماعي يسهل لارباب العمل استغلالهم ومما يؤدي الى اختيار الشباب ذو الكفاءة الهجرة للبحث عن فرص اقتصادية أفضل.

١٤- وجود وبكثرة العمالة الاجنبية الغير الشرعية ودخولهم للعراق بتأشيرات دخول سياحية او لغرض السياحة الدينية يؤثر بشكل مباشر على حقوق العمال، وكذلك معاملة العامل الاجنبي بشكل غير إنساني واجبارهم على العمل لساعات طويلة وباجور منخفضة.

١٥- يحتاج العراق وإقليم كوردستان إلى تطوير وتنفيذ الخطط الاقتصادية وتنمية الإنتاج المحلي، ووضع خطط لمعالجة الفساد المنتشر في اغلب مؤسسات الدولة. كما إنه من الضروري على الحكومة أن تكون مسؤولة أمام مواطنيها للتنبؤ بمستقبل اقتصادي أفضل.

١٦- ان اقرار الميزانية في العراق ولمدة ثلاث سنوات ٢٠٢٣ -٢٠٢٥ تخلق الكثير من المخاوف في أت تسبب توترات بين الجهات المختلفة حول نصوصها وخاصة بين الاقليم والحكومة الاتحادية الى جانب تخمين سعر برميل النفط بحدود ٧٠ دولار امريكي للبرميل الواحد. ربما يكون اقرار تلك الميزانية لها نتائج سلبية من حيث:

اولا: أي انخفاض في سعر برميل النفط الى ادنى من ٧٠ دولار امريكي يؤثر سلبا على الميزانية.

ثانيا: عدم الاتفاق على بيع نفط الاقليم وعدم ارسال موازنة الاقليم سوف يؤدي الى خلق توترات قد تؤثر سلبا على الواقع الاقتصادي في العراق والاقليم.

الوضع الاجتماعي

١- كان تدهور الوضع السياسي والاقتصادي والأمني في العراق ما بعد ٢٠٠٣ ما له آثار شديدة على المستوى الاجتماعي في جميع أنحاء البلاد وأدت الى صراعات عديدة على أسس دينية وطائفية وسياسية. تم فيها تهميش العديد من المجاميع المجتمعية ولعدة سنوات على المستوى السياسي والاجتماعي، في حين عانت الأقليات العرقية والدينية على وجه الخصوص من التمييز والتعصب المنهجي. حيث أصبحت الأقليات هدفًا للجماعات المتطرفة وزادت حدتها في سنة ٢٠١٤ من حيث ارتقت الى جرائم دولية ضد الانسانية بما فيها ارتكاب جريمة الابادة الجماعية بحق الاقليات في نينوى من ضمنها المجتمع الإيزيدي. وكان تأثير هذه الحرب حالات نزوح داخلي الى اقليم كردستان ومناطق جنوب العراق، وقسم كبير من الاقليات سعت الى الهجرة الخارجية لشعورها بالامان

والحماية في تلك الدول في حين اثبتت دولتهم أنها غير قادرة على تأمين الحماية لهم، مما أفقد العراق التنوع في مكوناته الاصيلة، رغم ان البرلمان العراقي شرع قانون الناجيات في سنة ٢٠٢٠ لضمان حقوق الناجيات من حرب على تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام – داعش من الايزيديات والمكونات الاخرى، لكن كذلك من الضرورة على الحكومة العراقية ايجاد حلول شاملة لألاف الأطفال الذين خلفتهم عمليات التحرير وحرب ضد التنظيم.

٢- ان نزوح العديد من المواطنين من عنف الجماعات المتطرفة والعمليات العسكرية خلق تخلخل سكاني ووجود فئات مجتمعية مثل النازحين والمجتمع المضيف، في حين كافحت الحكومة العراقية وحكومة اقليم كردستان لتوفير الاحتياجات الأساسية في ظل الازمة في ٢٠١٤ وبدعم الإنساني بشكل أساسي من قبل المنظمات الدولية. فقد تتصاعد التوترات بين المجتمعات المضيفة والنازحين حيث يُنظر إلى النازحين الداخليين على أنهم يشكلون عبئًا على الموارد المتاحة، والمخاوف المتعلقة باستقرار النازحين في إقليم كردستان وعدم العودة الطوعية لمناطقهم بعد تحريرها وعلى رغم قرار الحكومة الاتحادية بغلق مخيمات النزوح.

٣- شهدت السنوات الاخيرة ازدياد ظاهرة تعاطي المخدرات والاتجار بها بين صفوف الشباب والنساء بشكل مخيف في ظل غياب اي رد فعل حقيقي من مؤسسات الدولة بمنع تهريبها وبيعها، وعدم الاهتمام بمصحات التأهيل وفق معايير الصحة النفسية للمتعاطي ووجود علاج لهم. مما يخلق ازمة وتخلل في تماسك المجتمع وازدياد حالات الانتحار عند المتعاطين وحالات عنف ضد المرأة والاطفال في ظل غياب قانون منع العنف الاسري.

٤- يؤثر انتشار السلاح المنفلت خارج القوات الامنية العراقية مثل سلاح العشائر وعصابات الجريمة ما بعد ٢٠٠٣ والترويج لعسكرة المجتمع، ادى الى زيادة العنف داخل المجتمع وحل النزاعات باستخدام العنف وخارج سلطة القانون وغالباً ما تكون النساء ضحايا لهذا العنف.

٥- لا يزال المجتمع الذكوري المعتمد بشكل كبير على المعايير الدينية والاعراف والتقاليد يقيد حرية المرأة ودورها داخل المجتمع. فيلاحظ ضعف في مشاركة النساء في العمل والاقتصاد وصنع القرار وكذلك في عمليات بناء السلام. في حين لا تزال ظاهرة زواج القاصرات منتشرة في المجتمعات الفقيرة، ما ادى الى استمرار ان تصبح النساء والفتيات ضحية لجرائم الاغتصاب والسبي من قبل تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام – داعش.

٦- تردي مستوى التربية والتعليم من حيث المناهج والادارة ومواكبتها للتطور العلمي والتنكالوجي وسوق العمل الحديث اثر على واقع الاجتماعي بشكل واضح واثار واضحة على تنشئة جيل المستقبل.

٧- كثرة الصراعات والنزاعات والحرب الطائفية زعزعزت الثقة بين مكونات الشعب العرقية والدينية والاثنية والخوف من المقابل وعدم تقبل الاخر، وهذا ينعكس على اواصر الترابط بين الشعب العراقي والحفاظ على التنوع والسلم المجتمعي.

واقع حقوق الانسان والحريات العامة

١- الوضع العام المتعلق بالحريات وحقوق الإنسان في العراق وإقليم كوردستان قد تدهور في السنوات الأخيرة وبالاخص بعد تظاهرات اكتوبر ٢٠١٩. كما أدى تدهور الوضع الأمني المرتبط بمكافحة العنف والتطرف إلى فرض قيود إضافية على الحريات والتي لا يمكن رصدها بالشكل الكافي من قبل منظمات المجتمع المدني وذلك لاغلب الاحيان تنشغل بالحالات الطارئة. في حين يوفر دستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ حماية كافية للحرية العامة وحقوق الإنسان بينما وقّع العراق على اغلب الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة بالحريات وحقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، وافقت الحكومة العراقية على جميع التوصيات المقدمة إلى العراق في إطار المراجعة الدورية الشاملة، ومع ذلك لا زالت الانتهاكات للحرية والحقوق الأساسية في العراق مستمرة.

٢- وجود مسودات قانونية في مجلس النواب العراقي تتعلق بحرية التعبير والحق في الحصول على المعلومات في ٢٠١٦ بينما اعتمد البرلمان اقليم كردستان قانونًا بشأن المظاهرات، واغلب نصوص هذه المسودات القانونية ليست بمستوى لتضمن الحريات الأساسية للافراد. في حين تعاني التشريعات الحالية أيضًا من غياب تطبيقها في الواقع مما يعني أنه على الرغم من أن وجود لنصوص توفر الحماية وضمانات للحريات العامة فإنه لا يتم تنفيذها على هذا النحو المطلوب.

٣- أثر غياب تطبيق نصوص ومواد قانونية التي تضمن الحريات العامة على عمل الصحفيين، في كل من العراق وإقليم كوردستان، وتعرض العديد من الصحفيين للتهديد أو الاعتقال وفي بعض الاحيان للقتل، في غياب أي إدانة لهذه الافعال. وتتواصل الأحزاب السياسية ممارسة الضغط على الصحفيين وتقييدهم وتبنت الجماعات الراديكالية ممارسات وافعال لمنع نشر تقارير عن الانتهاكات والآراء التي تخالفهم.

٤- أدت المظاهرات الشعبية والاحتجاجت والصراعات السياسية في الآونة الأخيرة إلى زيادة انتهاكات الحقوق والحريات من خلال الاعتقالات والضرب المتعمد لناشطين المجتمع المدني والصحفيين، وفي بعض الحالات تعرضت القنوات الإعلامية للتهديد وإغلاق مقراتها، كما زادت الدعوات الكيدية.

٥- تعدد النقابات والاتحادات غير مقيدة بقانون او مُنظمة وفق المعايير الدولية، لذا اغلب النقابات مقيدة في عملها.

٦- تم اعتماد التشريعات الحديثة لإدارة منظمات المجتمع المدني في العراق وإقليم كوردستان، ولكن التعليمات التي يجري تنفيذها غير متطابقة مع نصوص القانون وتختلف عن النص التشريعي الفعلي. حيث انه من الواضح أنه هناك تدخلات تحاول الحد من قدرة هذه المنظمات على العمل والإبلاغ بشكل وافٍ عن حالة حقوق الإنسان والحريات بشكل عام. في حين اخر، يتم فرض قيود واجراءات على عمل المنظمات المجتمع المدني وحصر عملها بشتى الطرق، واخرها الضغط على المنظمات العاملة في مجال العدالة بين الجنسين (الرجل - المرأة) والتدخل في شؤونهم واتهامهم بالترويج للمثلية.

٧- وافقت الحكومة المركزية وحكومة الإقليم بعد مراجعة الشاملة لتقرير الاستعراض الدوري الشامل (UPR) على وضع خطتين لتحسين واقع حقوق الانسان وفقا للالتزامات الدولية.

٨- من المهم الإشارة إلى الحركات الدينية التي تتمتع بسلطة كبيرة مسؤولة أيضًا عن الحد من الوصول إلى الحريات الأساسية وحقوق الإنسان.

الرؤية

مجتمع سلمي وديمقراطي ومتنوع يضمن حقوق الإنسان وحرياته للجميع ويوسع عمل المجتمع المدني، يعزز قيم العدالة الاجتماعية والمواطنة وثقافة اللاعنف ويرفض التطرف بجميع أشكاله.

المهمة

السلام والحرية هي منظمة غير حكومية ،غير ربحية مستقلة اداريا وماليا، تعمل في العراق وإقليم كوردستان لتعزيز حقوق الإنسان والحريات الاساسية وضمان التعايش السلمي من خلال توطيد الثقة والتعاون بين مختلف مكونات المجتمع وبناء شراكات مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في وضع قوانين وقرارات وتعليمات تضمن الحريات والحقوق والعدالة وفقًا للمعايير الدولية.

البرامج

تعمل منظمة السلام والحرية ضمن مجالين رئيسيين على مدى السنوات الأربعة القادمة:

البرنامج الاول: بناء السلام والتماسك الاجتماعي

ويهدف البرنامج إلى الحفاظ وتنمية تنوع الموجود في العراق من خلال بناء قدرات الأفراد وأصحاب المصلحة الرئيسيين لحل النزاع وتعزيز السلام لضمان التعايش السلمي بين المجتمعات ذات الخلفيات القومية والدينية والإثنية المتنوعة وضمان وضع سياسات ملائمة لضمان الحماية ومشاركة جميع فئات المجتمع وفق المعايير الدولية.

البرنامج الثاني: حقوق الانسان والحريات

يهدف البرنامج إلى تسليط الضوء على انتهاكات الحقوق العامة والحريات الفردية والجماعية التي تحدث في جميع أنحاء العراق، ووضع سياسات لتضمن حماية وتعزيز هذه الحقوق والحريات.

وفي كل البرامج هناك مواضيع مشتركة، منها: العدالة بين الجنسين (الرجل - المرأة)، الشباب، الاقليات، الشفافية، التغيرات المناخية

استراتيجيات البرامج

البرنامج	الإستراتيجية	الأدوات
برنامج بناء السلام والتماسك الإجتماعي	١. رفع مستوى الوعي وبناء القدرات للمجتمعات المحلية والمشاركة في الحوار وتعزيز السلام مع التركيز بشكل خاص على الشباب والنساء.	أ- التوعية وبناء قدرات أفراد المجتمع ب- اجراء البحوث والدراسات واعداد التقارير. ج- المشاركة في المبادرات المشتركة التي تشجع بناء العلاقات. د- العمل على وضع خطة وطنية لقرار مجلس الأمن المرقم ٢٢٥٠: تعزيز دور الشباب ومشاركتهم في عمليات السلام هـ- استخدام وسائل الاعلام
	٢. تعزيز الدور الإيجابي لمنظمات المجتمع المدني والقادة الدينيين والصحفيين وقادة المجتمع في الوقاية من العنف وخطاب الكراهية .	أ- التوعية وتدريبات بناء القدرات ب- اجراء البحوث والدراسات واعداد التقارير. ج- برامج الوقاية من التطرف
	٣. المشاركة في حملات المدافعة والمناصرة مع السلطات الحكومية المحلية والوطنية لوضع سياسات تضمن حماية التنوع وتعزيز التعايش السلمي ومشاركة الشباب بشكل خاص في عمليات بناء السلام	أ- حملات المناصرة حول القضايا الرئيسية المرتبطة بالتنوع والتعايش السلمي ب- إعداد دراسات ورفع توصيات بشأن السياسات والقوانين التي تم وضعها بالتعاون مع السلطات ذات العلاقة بحماية التنوع ، والتي تؤثر على التعايش السلمي ومشاركة الشباب في عمليات بناء السلام. ج- بناء قدرات أصحاب المصلحة الرئيسيين د- بناء الثقة وتأسيس شبكات وشراكات مع الجهات الحكومية وغير الحكومية ومع منظمات المجتمع المدني والشباب

البرنامج	الإستراتيجية	الأدوات
	٤. بناء تحالفات لتعزيز التعايش السلمي والتماسك الاجتماعي في العراق مع المنظمات غير الحكومية والشبكات الأخرى	أ- بناء وتنمية قدرات المنظمات غير الحكومية المحلية ب- تطوير فرص البرنامج المشتركة ج- تعزيز التنسيق والتعاون بين المنظمات غير الحكومية
	٥. العمل مع فئات المجتمع المتضررة من النزاعات والعنف.	أ- حملات التوعية ب- ورش تدريبية وبناء القدرات ج- خلق مبادرات مجتمعية د- مدافعة والمناصرة على مستوى صناع القرار
برنامج الحقوق والحريات	١. رفع الوعي والقدرات لدى أفراد المجتمع مع التركيز بشكل خاص على النساء والشباب والأقليات على المبادئ الرئيسية لحقوق الإنسان والحريات	أ- حملات التوعية ب- ورش تدريبية وبناء القدرات ج- اصدار الدليل التدريبي د- استخدام وسائل الاعلام
	٢. المشاركة في رصد انتهاكات حقوق الإنسان والحريات والإبلاغ عنها مع التركيز على حرية التعبير وحقوق الأقليات وحقوق العمال.	أ- ورش تدريبية وبناء القدرات ب- اجراء الدراسات والأبحاث واعداد تقارير ج- نشر المعلومات عن الانتهاكات في وسائل الإعلام او من خلال مطبوعات
	٣. بناء قدرات المؤسسات غير الحكومية وتوسيع مساحة عمل المجتمع المدني لتعزيز الحقوق والحريات الفردية والجماعية والمنظمات غير الحكومية والنقابات والمبادرات الشبابية.	أ- ورش تدريبية و بناء القدرات ب- التنسيق والتشبيك ج- حملات المناصرة المشتركة
	٤. توسيع المشاركة المدنية وتعزيز المشاركة في حملات المناصرة مع المؤسسات الحكومية لوضع سياسات تضمن تعزيز حقوق الإنسان والحريات العامة.	أ- ورش تدريبية و بناء القدرات ب- حملات المناصرة ومدافعة على مستوى صناع القرار.

الخطة الإستراتيجية 2024 – 2027

منظمة السلام والحرية

منظمة السلام والحرية
ڕێکخراوی ئاشتی و ئازادی
PFO
Peace and Freedom Organization

WWW.PFO-KU.ORG